الأمم المتحدة

S

Distr.
GENERAL



مجلس الأمن

S/1997/501
30 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الواردة إليّ من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق). ومرفق بالرسالة التقرير النصف شهري السابع عن عملية قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا المقدم استجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في قراريه ١١٠١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧ و ١١١٤ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بتقديم التقرير السابع عن عملية قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا (انظر التذييل)، وهو يشير إلى الأحداث المستجدة حتى ٢٥ حزيران/يونيه. ويمكن اعتباره آخر تقرير مُقدم عملا بالطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ١١٠١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧، وأول تقرير مُقدم إلى مجلس الأمن عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٩ من القرار ١١١٤ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وقد أحيل التقرير السادس إليكم في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (انظر S/1997/460).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة والتقرير السابع بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باولو فولتشي
السفير

تذييل

التقرير السابع المقدم إلى مجلس الأمن عن عملية قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا

أولا - مقدمة

١ - في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٧، اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٠١ (١٩٩٧) الذي رحب في الفقرة ٢ منه بالعرض الذي تقدمت به دول أعضاء معيَّنة لإنشاء قوة حماية متعددة الجنسيات مؤقتة ومحدودة لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية المأمون والفوري، والمساعدة على تهيئة بيئة آمنة لبعثات المنظمات الدولية في ألبانيا، بما فيها المنظمات التي تتولى تقديم المساعدة الإنسانية.

٢ - وفي الفقرة ٩ من القرار، طلب مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء المشاركة في قوة الحماية المتعددة الجنسيات أن تقدم، عن طريق الأمين العام، تقارير دورية إلى مجلس الأمن، على الأقل كل أسبوعين. وقد قدمت التقارير الخمسة الأولى في ٩ و ٢٥ نيسان/أبريل، و ٩ و ٢٣ أيار/ مايو، و ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (انظر S/1997/440). وقـُدم تقرير سادس في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (انظر S/1997/460) يشير إلى الطرائق التي سيكون عليها حضور القوة بعد ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في ضوء تقييم الحالة الذي سيقوم به مجلس الأمن بعد مرور ثلاثة أشهر على اتخاذ قراره ١١٠١ (١٩٩٧)، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦ من القرار.

٣ - وفي ذلك التقرير، وبعد أن نظرت اللجنة التوجيهية، المؤلفة من المديرين السياسيين للبلدان المساهمة بقوات وقائد العملية، في الطلبات المقدمة من السلطات الألبانية لالتماس بقاء القوة خلال العملية الانتخابية من أجل المساعدة في تهيئة بيئة مأمونة ومضمونة لأفرقة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في إطار ولاية مجلس الأمن، بعد التشاور مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعد أن نظرت في الطرائق التنفيذية، أوصت بتمديد الولاية التي منحها مجلس الأمن للقوة في القرار ١١٠١ (١٩٩٧) للفترة اللازمة لإتمام العملية الانتخابية في ألبانيا، ابتداء من ٢٩ حزيران/يونيه على ألا تزيد في جميع الأحوال على ٤٥ يوما من تاريخ انتهاء الولاية السابقة.

٤ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وجـَّه الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يطلب فيها تمديد ولاية قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا.

٥ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، اتخذ مجلس الأمن القرار ١١١٤ (١٩٩٧) الذي رحب في الفقرة ٢ منه باستعداد البلدان المشاركة في قوة الحماية المتعددة الجنسيات للإبقاء على وحداتها العسكرية في ألبانيا لفترة محدودة. وفي الفقرة ٣ من القرار، رحب مجلس الأمن باعتزام البلدان المشاركة في قوة الحماية

المتعددة الجنسيات مواصلة تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية المأمون والفوري، والمساعدة على تهيئة بيئة آمنة لبعثات المنظمات الدولية في ألبانيا، بما فيها المنظمات التي تقدم المساعدة الإنسانية. كما أحاط علما بجميع العناصر الواردة في التقرير السادس فيما يتعلق بجملة أمور من بينها بعثة رصد الانتخابات الموفدة من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقرر أن تكون العملية محددة بفترة ٤٥ يوما اعتبارا من ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٦ - وفي الفقرة ٩ من القرار نفسه، طلب مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء المشاركة في قوة الحماية المتعددة الجنسيات تقديم تقارير دورية إلى المجلس، عن طريق الأمين العام، كل أسبوعين على الأقل، على أن يقدم أول هذه التقارير في فترة لا تتجاوز ١٤ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار.

٧ - ويشير التقرير السابع المقدم إلى مجلس الأمن عن عملية قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا إلى الأحداث المستجدة حتى ٢٥ حزيران/يونيه. ويمكن اعتباره آخر تقرير مُقدم إلى مجلس الأمن عملا بالطلب الوارد في القرار ١١٠١ (١٩٩٧)، وأول تقرير مُقدم إلى المجلس عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٩ من القرار ١١١٤ (١٩٩٧).

ثانيا - قوة الحماية المتعددة الجنسيات

ألف - التوجيه السياسي

٨ - تواصل اللجنة التوجيهية المؤلفة من المديرين السياسيين للبلدان المساهمة بقوات وعددها ١١ بلدا ومن قائد العملية، متابعة الحالة العامة في الميدان وامتثال أنشطة القوة امتثالا كاملا لولاية مجلس الأمن. وعقدت اللجنة اجتماعات في ٤ و ٩ و ١٤ و ٢٣ و ٣٠ نيسان/أبريل و ٦ و ١٣ و ١٤ و ٢٣ أيار/مايو و ٤ و ١٠ و ٢٠ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وبما أن بلجيكا قررت أن تساهم في القوة كعضو كامل العضوية فقد شاركت في اجتماعات اللجنة منذ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٩ - وحضر اجتماعات اللجنة التوجيهية بصفة مراقبين، حسب الاقتضاء، ممثلو المنظمات الدولية التالية: الأمم المتحدة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الاتحاد الأوروبي، واتحاد أوروبا الغربية ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

باء - التعاون مع السلطات الألبانية

١٠ - حضر وزير خارجية ألبانيا السيد بافلي زيري، اجتماع اللجنة التوجيهية الذي عقد في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وأعرب عن تقديره للتعاون الممتاز بين قيادة القوة والسلطات الألبانية. وشدد أيضا على أن وجود القوة غير المنحاز والمحايد قد ساهم في تطبيع حالة النظام العام، ورحَّب باستمرار وجودها في

أثناء العملية الانتخابية. وأكد وزير الخارجية من جديد التزام الأحزاب السياسية الألبانية بأن تتعاون، في أثناء العملية الانتخابية، مع قوة الحماية المتعددة الجنسيات ومع بعثات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبأن تحترم نتائج العمليات الانتخابية حسب تقييمها من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

جيم - التعاون مع المنظمات الدولية

١١ - تعمل القوة على تهيئة بيئة مأمونة لعدد من بعثات المنظمات الدولية العاملة في ألبانيا. وبالإضافة إلى العمل المضطلع به بغية تيسير إيصال المساعدة الإنسانية على نحو مأمون وسريع، تعمل القوة على ضمان وجود بيئة مأمونة أثناء العملية الانتخابية ولا سيما لبعثات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وذلك ضمن إطار ولاية مجلس الأمن.

١٢ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أجرت اللجنة الوزارية الثلاثية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تقييما شاملا للأعمال التحضيرية للانتخابات في ألبانيا استنادا إلى تقارير الدكتور فرانز فرانيتسكي، الممثل الشخصي للرئيس الحالي والسفير غيرارد ستودمان المدير العام لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ورحبت اللجنة الثلاثية بما أبدته قوة الحماية المتعددة الجنسيات من تعاون في المساعدة على توفير الظروف الأمنية لجميع المراقبين الدوليين العاملين في إطار خطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأيدت بقوة عقد انتخابات نيابية في ألبانيا في ٢٩ حزيران/يونيه.

دال - نشر القوة

١٣ - وسَّعت القوة نطاق انتشارها وأصبح وجودها مشهودا بقدر أكبر، إذ كثفت أنشطة الاستطلاع وتوفير الحراسة لقوافل المساعدة الإنسانية. وأمنت حتى الآن الحماية لما يصل إلى ٣١٠ بعثات إنسانية. واضطلع بخاصة بما يصل إلى ١٩٢ بعثة استطلاعية لمساعدة ١١٦ بعثة تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، و ٦٥ بعثة تابعة لمنظمات غير حكومية و ١١ من البعثات الموفدة بناء على الطلب؛ ونظمت ٧٩ قافلة لنقل المعونة الإنسانية و ٢٩ قافلة لعمليات الدعم التقني. وقدم الدعم التقني لعمليات إنسانية مثل حملة التحصين ضد شلل الأطفال التي استهدفت ٠٠٠ ٣٥٠ طفل، ومعالجة المياه بالكلور وتوزيع معدات التعليم. وقد اضطلع بهذه البعثات في ٥٧ من مختلف مدن ألبانيا أو قراها.

١٤ - ونقل ما يقارب ٠٠٠ ٤ طن من المعونة الإنسانية منها ٢٢١ ٣ طنا من الأغذية و ٢٨٦ طنا من المواد الغذائية لصالح الأسر، و ٥٠ طنا من طرود المواد الغذائية، و ١٧٠ طنا من البذور و ٢٧٣ طنا من المعدات الصحية و ٦٠ طنا من مختلف الأصناف.

١٥ - وتحقيقا للهدف المحدد المتمثل في حماية بعثات الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أثناء العملية الانتخابية، ارتئي أن من الضروري زيادة قوام القوة بنحو ٠٠٠ ١ وحدة. وفي هذا الصدد تعكف إيطاليا على نشر ٦٩٠ وحدة إضافية في حين تعهدت اليونان وتركيا بأن تنشر كل منهما سرية واحدة.

١٦ - وفي هذه المرحلة يشمل مفهوم القائد للعمليات ما يلي:

(أ) المساهمة في توفير الأمن لأفرقة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المناطق التي نشرت فيها القوة فعلا، وتوفير دوريات على الطرق التي تجري عليها أنشطة محددة تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

(ب) توسيع نطاق انتشار القوة لدعم أفرقة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مناطق كوزتشي وشكودر وبسكوبي وبيرات وكوكيس وبوغرابيتش وساراندي مع إقامة وجود ثابت أو متحرك للقوة وفقا للقدرات التنفيذية المتاحة وحسب مقتضيات الحالة العامة؛

(ج) توفير المرافقة الأمنية لأفرقة محددة تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعمل في غير تلك المناطق، وذلك على أساس كل حالة على حدة وفي حدود القدرة المتاحة؛

(د) وضع خطة لإنقاذ أفرقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في حالات الطوارئ.

١٧ - وهكذا، ستؤمن الحماية لأفرقة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بحسب الحالة، إما على نحو غير مباشر، داخل الإطار الأمني الموسَّع، في معظم مناطق البلد، أو مباشرة بتوفير المرافقة الأمنية على أساس كل حالة على حدة في الجزء المتبقي من البلد. وستوفر القوة المساعدة الطبية داخل مجمعاتها العسكرية، وستوفر المأوى في حدود قدراتها المتاحة وستوفر الأفراد المعنيين بالاتصالات لتيسير الصلات بين مختلف بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمقر المركزي. وقد وضعت وحدة بحرية إيطالية في دوريس منذ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ لأغراض الدعم السوقي لبعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلى أساس ثنائي، استجابت إيطاليا لاحتياجات المنظمة في مجال النقل فعززت بعثتها بما عدده ٥٠ مركبة و ٧٠ سائقا، وقدمت اليونان ٣٠ مركبة وسائقيها وقدمت النمسا ٦ مركبات وسائقيها.

ثالثا - الاستنتاجات

١٨ - لا تزال الحالة في ألبانيا متوترة. ولا تزال المصادمات المتعددة بين العصابات المتصارعة تسفر عن سقوط ضحايا جرحى وقتلى، ولا سيما في جنوب البلد. وقد كانت القوة طرفا في بعض تلك الحوادث. ففي إحدى الحالات التي وقعت في ١٨ حزيران/يونيه، رد جندي يوناني على مصدر نيران أطلقت عليه فتسبب في مصرع مدني ألباني في ألباسان. واضطر في نفس اليوم جنود من الوحدة الرومانية إلى التدخل

ضد عصابة في جيروكاستر لتخليص ١١ مراقبا من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كانوا قد أخذوا كرهائن. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، اضطرت القوة للتدخل في فاير لإخلاء سبيل قافلة إنسانية هاجمتها عصابة مسلحة.

١٩ - والقوة ملتزمة بأن تساعد على تهيئة بيئة مأمونة، وأفضل الظروف الممكنة لعقد انتخابات في ظروف طبيعية ونزيهة. وهي بصدد التكيف على نحو مرن بما يناسب الاحتياجات المبيَّنة في قرار مجلس الأمن ١١١٤ (١٩٩٧). وقد أنشئ في مقر القوة في تيران مكتب خاص كيما يتابع، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والسلطات الألبانية، تطورات العمليات الانتخابية. كما ستظل اللجنة التوجيهية في حالة انعقاد دائم في روما وستظل على اتصال مباشر مع ذلك المكتب من وقت فتح مراكز الاقتراع حتى الانتهاء من عملية التصويت.
